بيان صحفي

دولة الإمارات العربية المتحدة تنضم لمعاهدة الأنواع المهاجرة وتعزز التزامها بالمحافظة على الطيور الجارحة وأبقار البحر

بون/أبوظبي، 23 **مايو** 2016: عززت معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة ، ووزارة التغير المناخي والبيئة وهيئة البيئة – أبوظبي التزامهم بالتعاون فيما بينهم للمحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، بعد انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة لمعاهدة الأنواع المهاجرة لتصبح العضو رقم 123، وتمديد اتفاقية التعاون المشترك بشأن استضافة مكتب سكرتارية معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة في أبوظبي الذي تستضيفه هيئة البيئة بالنيابة عن حكومة إمارة أبوظبي.

ويعزز انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة لمعاهدة الأنواع المهاجرة من علاقاتها المتينة بالدول الأعضاء في المعاهدة، حيث تعتبر دولة الإمارات شريكاً رئيسياً في تطوير ودعم اتفاقيات الأنواع المهاجرة فيما يتعلق بالطيور الجارحة المهاجرة في إفريقيا وأوروبا وآسيا (مذكرة تفاهم بشأن الطيور الجارحة) وأبقار البحر (مذكرة تفاهم بشأن أبقار البحر). كما أن دولة الإمارات من الدول الموقعة على الاتفاقيات المتخصصة للمحافظة على الأنواع المهاجرة مثل أسماك القرش المهاجرة والسلاحف البحرية. وتتميز كل هذه الاتفاقيات بوجود خطط عمل لتحفيز أنشطة المحافظة على المستوى الوطني بهدف تنسيقها عبر مسارات هجرة الأنواع من خلال التعاون الدولي. وتدرك دولة الإمارات منذ وقت طويل أهمية التعاون الدولي للمحافظة على الأنواع المهاجرة.

وفي إطار الترحيب بدولة الإمارات العربية المتحدة في الاتفاقية أكد دكتور برادني تشامبرز، السكرتير التنفيذي معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة: "أن انضمام دولة الإمارات للاتفاقية يعزز من دورها الريادي الذي تقوم به في المنطقة، فيما يتعلق بالمحافظة على الأنواع المهاجرة، ونحن نتطلع إلى الاستمرار في إبراز هذه الريادة على المستوى العالمي".

وتتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بثراء التنوع البيولوجي البحري والبري. فعلى سبيل المثال، تتميز السواحل الإماراتية الطويلة بوفرة الحياة البحرية مثل أبقار البحر والحيتان والدلافين والسلاحف البحرية والأسماك، كما توفر السواحل الإماراتية ملجأً لراحة وتغذية الطيور المهاجرة التي تسلك المسارات الأورو–أسيوية ووسط آسيا، حيث تلعب الصقور المهاجرة جزءا لا يتجزأ من التراث الثقافي الوطني.

كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة، كونها من الدول الموقعة على اتفاقيات رامسار وسايتس واتفاقية التنوع البيولوجي، تدرك أهمية تنفيذها لاتفاقية المحافظة على الأنواع، والاتفاقيات الأخرى من خلال استراتيجية وخطة عمل التنوع البيولوجي الوطنية (2014 –2020)".

وبهذه المناسبة، قال معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير التغير المناخي والبيئة: "نحن وأجيالنا المستقبلية نرتبط بالمنظومة البيئية التي تحيط بنا، وتشكل الإجراءات اللازمة للمحافظة على بيئتنا حجر الأساس للجهود الرامية إلى تحقيق اقتصاد مزدهر ومجتمع قوي على الرغم من التحديات العالمية الناتجة عن التغير المناخي، كما أنها تساهم في تعزيز ارتباطنا بتراثنا الإماراتي، وأضاف معاليه: "إن صون البيئة وحمايتها يقع ضمن أهم القضايا في الأجندة الحكومية، ونحن مستمرون في المشاركة الفاعلة ضمن الحراك الدولي بشأن المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي والحياة البرية. ويعد إعلان اليوم خطوة هامة في هذا الاتجاه."

ويشار إلى أنه ومنذ عام 2009 تدعم هيئة البيئة – أبوظبي، بالنيابة عن حكومة إمارة أبوظبي، سكرتارية معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة التي تشرف على تنفيذ مذكرات التفاهم الخاصة بالطيور الجارحة وأبقار البحر. واستمراراً للتنسيق الذي بمقتضاه تم إنشاء المكتب الاقليمي في أبوظبي، وقعت سعادة رزان خليفة المبارك، الأمين العام لهيئة البيئة – أبوظبي، ود. براندي تشامبرز اتفاقية التعاون في أبوظبي وبون على التوالي.

وقال د. تشامبرز: "يحتضن الخليج العربي ثاني أكبر تجمع لأبقار البحر، ويوجد عدد كبير منها في مياه إمارة أبوظبي، كما تقع دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن مسارات الهجرة الأفريقية والأورو آسيوية لحوالي 42 من 93 نوعاً من الطيور الجارحة المهاجرة، بموجب مذكرة التفاهم الخاصة بالطيور الجارحة، ويشمل ذلك الصقر الأسخم المهدد بالانقراض، والصقر الحر، والنسر المصري".

وقالت المبارك:" قمنا، لعدة سنوات، بجمع الخبرات التقنية والبيانات الخاصة بحالة ووضع الأنواع المهاجرة والمقيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، واستخدام هذه المعلومات لوضع برامج مناسبة لحمايتها وتعزيز خطتنا الإدارية. ونظراً لطبيعة الهجرة للعديد من الأنواع، فمن المناسب أن ندعم الدول المعنية الأخرى في تطوير خطط المحافظة الخاصة بهم. فمن خلال العمل معا بطريقة متسقة، تكون فرصنا في تحقيق النجاح أكبر".

ويشار إلى أن مذكرتي تفاهم الطيور الجارحة وأبقار البحر تدعمان إجراءات المحافظة في أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أنهما يمثلان منصة للدولة للتعاون إقليمياً مع الدول الأخرى التي تمر بها الحيوانات المهاجرة، حيث أنها تمر بالدول في توقيتات مختلفة من العام. وتلعب الطيور المهاجرة دوراً هاماً في ثقافة وتراث دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أنها من العوامل الاساسية للحفاظ على البيئة

وجودة الحياة، فضلاً عن تأثيرها بشكل كبير على بعض القطاعات الاقتصادية مثل مصائد الأسماك والسياحة".

وساهم دعم هيئة البيئة – أبوظبي لمكتب معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة في أبوظبي في تنفيذ مجموعة كبيرة من الأنشطة المستهدفة والتي شملت المبادرات الحكومية الرئيسية لتطوير شراكات، وعقد اجتماعات للدول الموقعة على مذكرة التفاهم، واستضافة اجتماعات الخبراء، وتطوير خطط العمل الخاصة بالأنواع المهاجرة لكل نوع على حدة أو لعدة أنواع، والاستفادة من التمويل متعدد الأطراف المخصص لمشاريع المحافظة على الأنواع في الدول النامية.

وأشار لايل جلوكا، مدير مكتب معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة – أبوظبي، إلى أن المكتب يمثل التعاون الفريد بين المعاهدة وهيئة البيئة – ابوظبي للمحافظة على الأنواع المهاجرة لصالح أجيال الحاضر والمستقبل، مضيفاً أن هيئة البيئة ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة تتشارك بالقيم نفسها، هذا بالإضافة إلى الاستثمار والدعم والتزويد بالخبراء، الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحقيق رسالتنا المتمثلة في تعزيز التعاون الدولي عبر النطاق الواسع لدول انتشار الحيوانات المهاجرة التي نتعاون معها، كما أنه أحد الطرق الكثيرة التي تعبر بها دولة الإمارات عن ريادتها في المحافظة على الأنواع المهاجرة."

– أنتهى –

ملاحظات للمحررين :

تعمل **معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية CMS** تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهي معاهدة التنوع البيولوجي الوحيدة على نطاق العالم، التي تهدف الى حماية مجموعة كبيرة من الحيوانات الفطرية البرية والبحرية والطيور المهاجرة و موائلها ومسارات هجرتها. وتقوم الأطراف الموقعة على معاهدة الأنواع المهاجرة بالعمل بشكل فردي وتعاوني لضمان الحفاظ على بيئة مواتية للأنواع المهاجرة عبر نطاق انتشارها. وفي الوقت الراهن يبلغ عدد الدول الموقعة كأطراف في هذه الاتفاقية 123 بلداً. ويقع المقر الرئيسي للأمانة العامة لاتفاقية الأنواع المهاجرة في بون، ألمانيا، www.cms.int

مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة / معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة – أبوظبي هو أكبر مكتب تمثلي لمعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية خارج مقر السكرتارية. وتستضيف هيئة البيئة – أبوظبي المكتب نيابة عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2009. ويقوم المكتب بالإشراف على تنفيذ اتفاقيتين هما: مذكرة التفاهم حول أبقار البحر وموائلها على امتداد مواقع انتشارها ومذكرة التفاهم حول الطيور الجارحة المهاجرة في منطقة أفريقيا والمنطقة الأوربية

الآسيوية. كما يختص المكتب بمعالجة التهديدات المشتركة المتعلقة بالأنواع المهاجرة ذات الأهمية الإقليمية بما في ذلك الطيور والثدييات البحرية والسلاحف البحرية.

هيئة البيئة – أبوظبي: تلتزم هيئة البيئة – أبوظبي، التي تأسست في عام 1996، بحماية وتعزيز جودة الهواء، والمياه الجوفية بالإضافة إلى حماية التنوع البيولوجي في النظم البيئية الصحراوية والبحرية في إمارة أبوظبي. ومن خلال الشراكة مع جهات حكومية أخرى، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات البيئية العالمية، تعمل الهيئة على تبني أفضل الممارسات العالمية، وتشجيع الابتكار والعمل الجاد لاتخاذ تدابير، وسياسات فعالة. كما تسعى الهيئة لتعزيز الوعي البيئي، والتنمية المستدامة، وضمان استمرار إدراج القضايا البيئية ضمن أهم الأولويات في الأجندة الوطنية.(www.ead.ae

لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بِـ:

جيني رينيل
مساعدة مسؤول البرنامج
مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة / اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة (UNEP/CMS) – أبوظبي
بريد الكتروني: jenny.renell@cms.int
هاتف رقم: 6934523 2 971+